محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده
لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اخاجون في
فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لان نون الرفع لفقد
الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية
مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه از هو
حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في الشذور و
عكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع بنعالابن
مالك وقد تقدم انهما نحذف ايضا للتوالي الامثال
واما حذفهما لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
والافعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره الف
او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان
ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء
عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان
الواقع للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه
فيجزم بحذف اخره وهو حرف العلة نيابة على السكون
لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
فتسلط عليها العامل كتسلطه على الحركات نحو زيد
لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركان دلا
عليهن واما نحو قوله المرء ما يتك والايام تفني

فضرورة عند البصريين وواقعة عند ابن مالك والجزم
مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل
الاعراب ظاهرا ومقدرا وقوله تعالى انه من يتقي
ويصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة
لغير جازم نحو ويمح الله الباطل ويدع الزبانية
تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا
واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن
عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم و
جرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامة
الجزم وجرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من
ان علامة الجزم فيهما حذف حرف العلة انما يتمشى
على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر
فيها الاعراب في حالة الرفع والنصب لان انما قدرنا
الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي فتجب المحافظة عليه
وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره وجعل الجازم
كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم
ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوي البدن
وذهب س الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما
دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما
صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا

بما لاقت لبون بني زياد